

الاستفسارات والفتاوی

يجيب عنها اساتذة الفقه الاسلامي والعلماء المثقفون



قام الاستاذ صبرى فى تحقيق فتوى و نشرتها مجلة المجتمع الكويتى ، وحيث ان الفتوى نافعة فى الظروف الباكستانية فى نفس الامر يعنى رفع اسعار الوقود فنقدمها لكم بعد تعديل بسيط :

السؤال : ما حكم رفع السعر البنزين من قبل الحكومات والدول ؟ وهل يجوز للدولة رفع اسعار السلع كيف شاءت ام ان الامر يحتاج الى ضبط فقهي تعود اليه الدولة قبل فعلها ؟

الجواب : يكاد الفقهاء قديما وحديثا يتفقون على ان الاصل هو عدم التسعير لقول النبي ﷺ ان الله تعالى هو القابض الباسط المسعر . و لكنهم اتفقوا ايضا على انه يجوز للدولة ان تتدخل بالتسعير ان استغل التجار الاسعار ، وهذا من باب السياسة الشرعية للحفاظ على الاسعار فى السوق ومنع الاحتكار . ولكن الذى لم يقبله الفقهاء هو ان تكون الدولة هى التى تشعل الاسعار بغير حاجة .
طرحنا هذه الاسئلة على بعض العلماء فيها هى الاجابة :

يرى الدكتور محمد الدسوقي استاذ الشريعة ب قطر سابقا ان الحاكم مسؤول عن الامة وانه من الواجب عليه ان يوفر لها حاجاتها الاساسية وان يعين الناس على العيش الكريم . والا يرفع الاسعار الا بمراجعة اهل الاختصاص من الاقتصاديين وان هذا لا يكون الا للضرورة الملحة .

وراي الدكتور الدسوقي حرمة فيما تقوم به بعض الدول من رفع اسعار السولار / البنزين لان هذا لن يؤثر على الاغنياء وانما سيؤثر على الفقراء

☆ الفقه حقيقته الفتح والشق ☆ فقه كے معنی میں کھولنا اور بیان کرنا ☆

علمی و تحقیقی مجلہ فقہ اسلامی ﴿۷۵﴾ جمادی الاول ۱۴۲۸ھ ۲۶ مئی ۲۰۰۷ء

وان هذا السبب لهم حرجا اقتصاديا كبيرا والاصل ان الحرج مرفوع في الشريعة. الا ان الدكتور الدسوقي راي ان اختلاف الاسعار يجب ان يختلف من بلد لآخر حسب الطاقة الاقتصادية لكل بلد على ان يتقى المسؤولون ربهم في شعوبهم.

وقال الدكتور احمد طه ريان عضو مجمع الفقهاء بامريكا الشمالية رفع الاسعار لا يكون الا بالضرورة فان كانت هناك ضرورة للرفع فلا بأس به اما ان كان هناك ضرر على الافراد فلا يجوز للحكومات رفع الاسعار.

وقال الدكتور عبدالباري الزمزمي من علماء المغرب 'انه من الواجب على السلطات ان تقوم بواجبها وان تحفظ الناس من احتكار السلع والتحكم فيها. ويرى ان التجار اذا رفعوا السعر وتعدوا حدود العرف واضروا بالسوق ووقع الغلاء الفاحش، فعند ذلك يشرع للسلطة ان تتدخل بتحديد السعر وفرض الضمن المقبول في السوق حماية لحقوق الناس ودفعاً للضرر الواقع عليهم من جشع التجار.

وقال الدكتور محمد رافت عثمان باشا عضو مجمع البحوث الاسلامية ان رفع الدولة لسعر سلعة اساسية تؤثر في حياة الناس يدخل في درجة الكرهة الشرعية لانه من المطلوب ان توفر الدولة للمواطن العادي كل ما يحتاج اليه 'دون ارهاق مالي له' وينطبق ذلك على كل شئ يمس حاجة المواطن 'فلا تقوم الدولة مثلاً بزيادة اسعار البنزين' بحجة ان اصحاب السيارات ومستخدمي البنزين من اصحاب الدخول التي يجب ان تتحمل اعباء زائدة فهذه حجة واهية لان السيارة اصبحت لصاحب الدخل المتوسط ايضا' كما ان اثر رفع اسعار البنزين سترتب عليه رفع في الاسعار الاخرى 'لان البنزين يدخل في كثير من الامور منها الزراعة والصناعة.

کیا آپ کو معلوم ہے کہ: ☆ قانون شریعت ہی کا دوسرا نام فقہ اسلامی ہے ☆

علمی و تحقیقی مجلہ فقہ اسلامی ﴿۷۶﴾ جمادی الاول ۱۴۲۸ھ ☆ مئی ۲۰۰۷ء

ویری الدكتور حسین شحاتة الاستاذ بجامعة الازهر الشريف ' ان رفع اسعار الوقود سيكون له اثر على ارتفاع اسعار جميع السلع ما يوقع الناس فى حرج شديد ' لانه يؤثر فى السلع الاساسية لهم وان هذا الرفع يخفض من قيمة الرواتب الحقيقية للموظفين ' وفى هذا ضرر شديد على اغلبية الموظفين وانه من الواجب شرعا على الحكومات ان تدعم اسعار الوقود ' لانه من الامور الاساسية فى حياة الناس .

ويدو ان الامر لا يقف عند حد السولار ' فهناك سلع اساسية تتدخل الدولة برفع اسعارها لتتربح من جمهورها ويدلا من ان تقوم الدولة بتحسين المعيشة اضحت تتكسب من الجماهير وهذا يعنى ان هناك امورا معكوسة يجب ان ينتبه لها الجميع وعلى راسهم الفقهاء وان يقدموا النصيح للحكومات بان تسعى فى خدمة الشعوب وليس العكس .

ووالله اعلم واتم

لبيك اللهم لبيك.....

حج وعمرہ وزیارات کے مشتاقین کے لئے

کاروان مشتاق

تمام تر سہولتوں کے ساتھ مناسب ترین ریٹ پر ہر طرح کے پیکیج دستیاب ہیں۔

رابطہ

ڈاکٹر نور احمد شاہتاز ----- 0333-2376985

مولانا محمد صحت خان کوہاٹی ----- 0300-2429164

کراچی آفس: نزد بیورین بیکری بابری چوک گرمندر کراچی۔

لاہور: ہمایوں منزل فیروز پور روڈ نزد ڈائوبس اسٹینڈ گلہ چوک لاہور۔

☆ یقین لا یزول بالشک ☆ یقین شک کی وجہ سے زائل نہیں ہوتا ☆ (فقہی ضابطہ)